لجنة التنسيق والتنفيذ والتضامن العربي 1956 – 1958

The Committee for Coordination, Implementation, and Arab Solidarity (1956–1958)

د.خالد بوهند، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر[1]

bouhend22000@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2025/02/01 تاريخ القبول: 2025/02/15 تاريخ النشر: 2025/03/30

ملخص:

يتناول النص ظروف تأسيس ونشاط لجنة التنسيق والتنفيذ في سياق الثورة الجزائرية بين 1956 و1958. فقد تأسست هذه الهيئة عقب مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، لتكون الجهاز التنفيذي الأعلى المشرف على مختلف الجوانب السياسية والعسكرية والتنظيمية، مع صلاحيات واسعة في التنسيق بين الداخل والخارج. ضمت اللجنة في مرحلتها الأولى خمسة أعضاء بارزين، وأسهمت في إرساء مبدأ العمل الجماعي وتعزيز مركزية القرار الثوري، رغم ما صاحب ذلك من توترات داخلية وصراعات على القيادة.

مع تصاعد القمع الفرنسي، خاصة خلال إضراب 1957، انتقل نشاط اللجنة إلى الخارج، حيث أعيد تشكيلها بالقاهرة في أوت 1957، مع توسيع عضويتها وتعزيز دورها الدبلوماسي. وقد سعت إلى كسب الدعم العربي والدولي، والتأكيد على شرط الاستقلال في أي مفاوضات مع فرنسا. غير أن عملها تأثر بخلافات داخلية حادة وانقسامات بين أجنحتها، إضافة إلى توتر علاقاتها مع بعض الأطراف الإقليمية، مما انعكس سلبًا على وحدة القيادة الثورية حتى سنة 1958.

الكلمات المفتاحية: لجنة التنسيق والتنفيذ، مؤتمر الصومام، الثورة الجزائرية، العمل الدبلوماسي ، قيادات الثورة.

[1] المؤلف المرسل

Abstract (in English):

The text examines the establishment and activities of the Committee of Coordination and Execution within the broader context of the Algerian Revolution between 1956 and 1958. Created in the aftermath of the Soummam Conference on 20 August 1956, the committee functioned as the highest executive authority, supervising political, military, and organizational domains while ensuring coordination between the internal and external fronts of the الثورة. Initially composed of five prominent members, it played a central role in institutionalizing collective leadership and reinforcing the centralization of revolutionary decision-making, despite persistent internal tensions and rivalries.

As French repression intensified, particularly during the 1957 general strike, the committee relocated its activities abroad and was reconstituted in Cairo in August 1957 with an expanded structure and enhanced diplomatic functions. It worked to secure Arab and international support and upheld independence as a fundamental condition for negotiations with France. Nevertheless, internal divisions and regional tensions weakened its effectiveness and undermined leadership unity.

Keywords: Committee of Coordination and Execution, Soummam Conference, Algerian Revolution, Diplomatic Activity, Revolutionary Leadership.

مقدمة:

من الأحداث التاريخية التي وقعت إبان الثورة التحريرية المباركة، والتي أُثير حولها النقاش قبل الاستقلال وبعده، مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 وقراراته السياسية والعسكرية، والتي كان من أهمها تعيين "لجنة التنسيق و التنفيذ"، وهي عبارة عن قيادة جديدة للثورة، أو شبه هيأة تنفيذية، وهي أيضا نواة الحكومة المؤقتة التي ستتأسس بالقاهرة في 19 سبتمبر 1958، ومن منطلق علاقة "لجنة التنسيق والتنفيذ" بالحكومات العربية لا سيما تونس والمغرب ومصر، يأتي موضوع

مداخلتنا الموسومة: "لجنة التنسيق والتنفيذ والتضامن العربي ما بين 1956و1958"، للمساهمة في فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول : "الثورة الجزائرية 1954-1962 والفضاء العربي"، الذي ينظمه المركز الجامعي لغرداية.

الجدير بالذكر أننا واجهنا صعوبات في ترتيب المادة التاريخية "كرونولوجيا"، وهو مطلب أساسي في تحرير الموضوعات التاريخية ، ويمكن إرجاع ذلك إلى التداخل إن لم نقل الغموض في المعطيات التاريخية التي هي بحوزتنا ، يضاف إلى ذلك موضوع مداخلتنا في حد ذاته ، فقد تطلب منا مجهودا مضاعفا، للبحث في تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى، ونشاطها في الداخل، وعلاقتها بالحكومات العربية وببعض الجهات الرسمية وغير الرسمية ، وببعض قادة جبهة التحرير الوطني في الخارج، كما تطلب منا البحث عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى انتقال قادة جبهة التحرير الوطني إلى القاهرة وتأسيسهم للجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، وانتقال هذه الأخيرة إلى تونس ودورها هناك ، وعلاقتها بالزعيم التونسي "الحبيب بورقيبة"، ومدى تأثير ذلك على الثورة والثوار في الداخل وفي الخارج أيضا، إن سلبا أم إيجابا، كما قادنا مجهودنا إلى الاطلاع على بعض الأمور الخفية كتركيبة لجنة التنسيق والتنفيذ ، التي أدت إلى تحالفات أو صراع الأجنحة في داخلها.

1. تأسيس ونشاط لجنة التنسيق والتنفيذ بالجزائر:

تأسست لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E)، على إثر انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، تكونت من خمسة أعضاء لا يمكن التصريح بأسمائهم، اختيروا من بين الأعضاء الذين يؤلفون المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A)، الذين وجدوا بالقطر الجزائري، خولت لها مراقبة جميع النشاطات داخل وخارج البلاد، بالإضافة إلى النشاطات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

فهي إذن بمثابة الهيئة العليا لتسيير أعمال الثورة على مستوى كل اللجان ، والسهر على تطبيق كل القرارات التي تصدر عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، الذي يعد الرقيب والحسيب لكل الأعمال التي يقوم بتنفيذها وتطبيقها أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ ، ولهذه اللجنة صلاحيات في دراسة ومنح الرتب العسكرية ، بالإضافة إلى أنها هي التي تشرف على جميع اللجان التي اتخذت الجزائر (العاصمة) مقرا لها ، كما تقوم بالتنسيق بين مختلف اللجان في الولايات الداخلية (النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، 2008، الصفحات 41 - 42).

لقد تم اختيار الأعضاء الخمسة للجنة التنسيق والتنفيذ الأولى خلال مؤتمر الصومام، وهم: "عبان رمضان" و"بن يوسف بن خدة" و"محمد العربي بن مهيدي" و"سعد دحلب" و"كريم بلقاسم" (خدة، 1987، صفحة 49). وعن أسباب هذا الاختيار، يذكر "سعد دحلب" بأن اختيار "العربي بن مهيدي" و"كريم بلقاسم" جاء على أساس أنهما كانا في اللجنة الثورية للوحدة والعمل (C.R.U.A)، وبالتالي يمكنهم وبصفة مقبولة ضمان روح الفاتح من نوفمبر 1954، وتم الموافقة على اختيار "عبان رمضان" لأنه كان عضوا في المنظمة السرية (O.S) والتي قضى من أجلها خمس سنوات في السجن ، أما "بن يوسف بن خدة" و"سعد دحلب" فقد تم تعيينهما باقتراح من "عبان رمضان" الذي كان يعرفهما من قبل (دحلب، 2007، الصفحات 32 - 33).

إن الاشكال الذي طرح في هذه التركيبة، يكمل في أن المحضر الذي خرج به مؤتمر الصومام ورد فيه أن أعضاء اللجنة خولت لهم مراقبة كل اللجان-كما رأينا من قبل-سواء كانت سياسية، عسكرية، اقتصادية أم اجتماعية، وذلك كل ثلاثة أشهر، مما يعني أن أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ المنحدرين من اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية (دحلب-بن خدة)، يقومون بمراقبة "القادة المفجرين للثورة"، الأمر الذي أدى إلى امتعاضهم من "عبان رمضان"، ومحاولة ازاحته أو تصفيته، رغم موافقة "بن مهيدي" و"كريم بلقاسم" و"زيغود يوسف" (Mameri, 1992, pp. 220 - 221).

مهما يكن من أمر فإن من المهام التي باشرت بها لجنة التنسيق والتنفيذ انطلاقا من الجزائر ، هو محاولة استبدال العمل الانفرادي بالعمل الجماعي من القمة إلى القاعدة ، ففي رسالة وجهها "عبان رمضان" باسم اللجنة إلى ممثلي جبهة التحرير في تونس، ورد أنه تم تكليف الولاية الثانية بإرسال 50 مليون إلى بعثة جبهة التحرير الوطني في تونس، قصد شراء الأسلحة، كما عُين "إبراهيم مزهودي"(نائب قائد الولاية 2) و"عمار بن عودة"(مسؤول منطقة قالمة-عنابة) منتدبين في تونس، وعلى هذا الأساس تخضع جماعة تونس والمتشكلة من "أحمد محساس"(ممثل سابق) و "إبراهيم مزهودي" و"عمار بن عودة" و"مولود قايد" المدعو رشيد(ممثل إ.ع.ع.ج)، لأوامر لجنة التنسيق والتنفيذ في الجزائر(العاصمة) وليس في القاهرة، ويعين "محمد الأمين دباغين" مسئول البعثة الجزائرية في القاهرة، وفي حالة رفض أحدهم الاعتراف بسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ، تتخذ هذه الأخيرة القرار المناسب للردع (Lettre du C.C.E au comité de Tunis, le 21 novembre 1956, in Mabrouk Belhocine , Le courrier Alger-le Caire 1954-1956, 2000, pp. 206 - 207)

وتتحدث رسالة أخرى وجهها "عبان رمضان" باسم لجنة ت.ت. إلى "بن مصطفى" المدعو "مراد" و"إبراهيم مزهودي" ، يطالبهما فيها بالتكفل بعملية شحن الأسلحة من تونس إلى الجزائر وذلك عبر دفعات ، واحدة في اتجاه الشمال القسنطيني ، وواحدة إلى القبائل ، وأخرى إلى الجزائر ، ويطالب صاحب الرسالة بمحاولة إقناع "محساس" بالدخول في طاعة لجنة ت.ت. تفاديا لإقصائه علنيا , (Lettre du C.C.E au comité de Tunis, le 21 novembre 1956, in Mabrouk Belhocine .Le courrier Alger-le Caire 1954-1956, 2000, pp. 208 -209)

وحول مشكلة خلافة "عمر بن بولعيد" أخاه "مصطفى" الذي استشهد في مارس 1956 بالولاية الأولى، راسل "عبان" العقيد "مزهودي" مطالبا إياه بالتدخل لمنع "عمر بن بولعيد" من القيادة، وعن انفصال منطقة سوق أهراس عن الولاية الثانية، تحت قيادة "عمارة بوقلز"، شدَّد "عبان" على بقائها تحت سلطة الولاية الثانية. لكن عمليا بقيت المنطقة مستقلة بسبب قربها من تونس وهي بذلك منطقة عبور للأسلحة (Lettre du C.C.E au comité de Tunis, le 21 novembre 1956, in Mabrouk Belhocine , Le courrier Alger-le Caire 1954-1956, 2000, pp. 210 - .211)

وفي رسالة أخرى وجهها "عبان" باسم لجنة.ت.ت. ورد فيها أنه تم تعيين العقيد "عمر أوعمران" (نائب قائد الولاية 3 ثم قائد الولاية 4) في الخارج لقيادة مندوبي جبهة التحرير الوطني، وهم: الرائدين "مزهودي" و"بن عودة"، وكذا "محساس"، وكل المكلفين بالعتاد الحربي. كما يخضع "أوعمران" بدوره لأوامر الدكتور "دباغين" (Lettre du C.C.E au comité de Tunis, le 21 novembre 1956, in Mabrouk Belhocine , Le courrier Alger-le Caire 1954-1956, 2000, p. 212). ودعى "عبان" في رسالة أخرى كل من "مزهودي" و"بن عودة" لمساعدة "أوعمران" في تأدية مهمته على أكمل وجه ، من ذلك قيادة مصلحة العتاد الحربي في الخارج، والتكفل بقضية "محساس" (Lettre du C.C.E au comité de Tunis, le 21 novembre 1956, in Mabrouk .Belhocine , Le courrier Alger-le Caire 1954-1956, 2000, p. 213)

لقد تعقدت الأمور أكثر، وأصبح مبعوثي لجنة ت.ت. إلى تونس عاجزين عن إيجاد حل لقضية "محساس" (Lettre du C.C.E au comité de Tunis, le 21 novembre 1956, in Mabrouk Belhocine , Le courrier Alger-le Caire 1954-1956, 2000, p. 214)، الأمر الذي دفع بالأعضاء الخمسة للجنة ت.ت. على توقيع رسالة وجهوها إلى "أحمد تليلي" الأمين العام لحزب الدستور التونسي الجديد يشتكون له فيها عن ما يقوم به "محساس" (العضو الإضافي للمجلس الوطني

للثورة) من تشويش في الأوساط التونسية، ويطالبونه بإبلاغ الحكومة التونسية بأن لجنة ت.ت.المنتخبة من قبل المؤتمر الوطني في 20 أوت 1956، قد عينت الدكتور "محمد الأمين دباغين" رئيسا لمندوبية جهة التحرير الوطني في الخارج، والعقيد "عمر أوعمران" نائبه مكلف بالخصوص في العتاد الحربي، وفي انتظار وصول هذا الأخير إلى تونس، يخول فقط لـ"بن عودة" و"بن مصطفى" المدعو "مراد" و"إبراهيم مزهودي"، للتحدث باسم لجنة ت.ت (Lettre du C.C.E au comité de Tunis, le 21 novembre 1956, in Mabrouk Belhocine , Le courrier Alger-le Caire 1954-1956, 2000, pp. 218 - 219).

لقد تصدى"أحمد محساس" وبإيعاز من "أحمد بن بلة" للجنة ت.ت.، لأنه كان يرفض تماما القرارات المتخذة خلال مؤتمر الصومام، مستغلا في ذلك الصراع الذي كان موجودا في الحدود بين الأوراس والنمامشة والشمال القسنطيني، أي الولايتين الأولى والثانية[2] (12)، من أجل بسط سيطرته ، لنشر "العقيدة البن بلية"، ولكنه خسر المعركة أمام "عمر أوعمران" مبعوث لجنة ت.ت.، وكاد يلقى حذفه على يده لولا تدخل الشرطة التونسية ، التي أرسلته إلى سويسرا، ليبقى في أوروبا لغاية نهاية الثورة .(Abbas, 2011, pp. 198 - 199)

2. ظروف انتقال لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج:

قبل معالجة موضوع نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ في الخارج لا سيما لدى تونس والمغرب ومصر ، لا بد من طرح التساؤل التالي : ما هي ظروف وأسباب انتقال أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج ؟

على المستوى الداخلي ، يرجع السبب الرئيسي إلى قرار لجنة ت.ت. تنظيم إضراب الثمانية أيام في يناير 1957 ، لكي تبرهن للعالم عن التفاف الشعب الجزائري وراء جبهة التحرير الوطني ، وتحطيم أسطورة "الجزائر فرنسية" ، لكن بتاريخ 28 يناير ، أطلق المظليون بمساعدة مصالح الشرطة ، حملة اعتقالات واسعة ، وإرغام التجار على فتح محلاتهم بالقوة ، وعلى مدى الأشهر التالية تكبدت

[2] يتحدث الأرشيف الاستعماري عن وقوع أزمة شهر جوان 1956، التي تعود جذورها الى الفترة ما بين سبتمبر ونوفمبر من العام 1955 ، عندما تمكنت قيادة الأوراس من إحكام قبضتها على كل الأجزاء الشرقية للبلاد بما في ذلك الشمال القسنطيني ، ناحية سدراتة ، التي كانت تحت قيادة "حروش عمور بوقسي" ، وناحية سوق أهراس تحت قيادة سي الوردي ، مما ولد عداوة بين الشاوية والعرب ، وصراع النفوذ بين القادة . لكن بفضل المساعدات التونسية وشخصية بعض القادة ، تم احتواء الأزمة في جوان 1956 . **أنظر في هذا الصدد:** A.N.O.M , FR CAOM 93/4415, Synthèse des renseignements recueillis lors de l'opérations "9"

جبهة التحرير الوطني خسائر فادحة ، إضافة إلى اعتقال "بن مهيدي" في فبراير 1957 ثم إعدامه في مارس من نفس السنة ، وأمام هذا فر أعضاء اللجنة ، "كريم بلقاسم و"بن يوسف بن خدة" نحو تونس ، بينما توجه "عبان رمضان" و"سعد دحلب" نحو المغرب (دحلب، 2007، الصفحات 44 - 60).

أما على المستوى الخارجي، يطلعنا الأرشيف الاستعماري أن التنظيم الثوري في تونس لم يعد مستقلا، لأنه أضحى يخضع لأوامر لجنة ت.ت. في الجزائر(العاصمة)، وكان قبل ذلك قد خضع لقيادة "أحمد محساس" منذ بداية الثورة، وبسبب إخفاقه في تسيير القاعدة اللوجستيكية، تم استبداله بـ "محمد الأمين دباغين" بالقاهرة، ينوب عنه في تونس "عمر أوعمران" (A.N.O.M, 31/01/1957).

من الجدير بالذكر، أن الانغراس التدريجي لجبهة التحرير الوطني في تونس، شكل أزمة في حد ذاتها، لأن ذلك سيرغم تونس عاجلا أم آجلا على الاعتراف بحكومة الجزائر المؤقتة، لخلق إتحاد شمال إفريقيا. ولكن ما معنى ذلك؟.

لأنه من جهة سيؤدي الاعتراف التونسي بالحكومة الجزائرية لا محالة إلى حدوث قطيعة بين الحكومتين التونسية والفرنسية، ومن جهة أخرى سيؤدي نكران ذلك إلى مصاعب حقيقية لتونس، فالقوات الجزائرية المتواجدة في تونس أصبحت أكثر عددا من القوات التونسية ذاتها، وعلى الرغم من عدم إمكانية تعدي قوات جبهة التحرير على تونس، إلا أن الجزائريين لا يمنعهم من اللجوء عند الضرورة إلى تسليح المعارضة في تونس، قصد تدبير انقلاب يطيح بالزعيم "بورقيبة"، لصالح معارضه المباشر "صالح بن يوسف"، هذا الأخير الذي سيتلقى من دون أدنى شك الدعم من مصر ومن دول أوروبا الشرقية.

ويضيف التقرير الذي نستقي منه المعلومات أن الشعب التونسي ذاق درعا من هذه الحالة، فقد أصبح كرهينة في أيدي جيش التحرير الوطني، والحكومة غير قادرة في السيطرة على الموقف، لأنها فقيرة، تبحث عن توازنها. وفي هذا الإطار صرح الرئيس "بورقيبة" أن المسألة الجزائرية معقدة جدا ومقلقة. إن استقلال الجزائر هو في حد ذاته مشكلة لتونس، حيث لا يتصور أن تكون بلاده في مواجهة مكشوفة مع الجزائر المستقلة، ويرى أن الحل الأنسب لذلك هو في اتحاد مغاربي-فرنسي، وبرعاية فرنسية (A.N.O.M, 31/01/1957).

3. لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية والتضامن العربي:

ارتبط نشاط الثورة الجزائرية في الخارج ، بتأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية بالقاهرة في 27 أوت 1957 . فبدعوة من "كريم بلقاسم" المدعم من قبل "عبد الحفيظ بوصوف"، اجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة (دحلب، 2007، صفحة 67)، وهم: "عبان" و"عباس" و"عمارة" و"بن عودة" و"بن خدة" و"بن يحي" و"بومدين" و"بوصوف" و"دحلب" و"دهليز" و"بن طوبال" و"فرنسيس" و"بلقاسم" و"لعموري" و"مزهودي" و"أوعمران" و"طالبي" و"المدني" و"يزيد" و"دباغين" و"شريف" ، وقد عين في هذا الاجتماع "فرحات عباس" رئيسا للمجلس و"محمد الصديق بن يحي" أمينا عاما ، وقد تم الخروج ببعض القرارات منها:

- أن لجنة التنسيق والتنفيذ مكلفة بتطبيق القرارات التي خرج بها المجلس الوطني للثورة.

- أوكلت للجنة ت.ت. مهمة التكفل بكل الشؤون، باستثناء مستقبل البلاد (المفاوضات- وقف اطلاق النار - الحل الدولي- تدخل قوة ثالثة في المسألة الجزائرية).

- أن لجنة ت.ت. مسئولة أمام المجلس الوطني للثورة.

- يتم تعيين كل من "آيت أحمد" و "بن بلة" و"بطاط" و"بوضياف" و"خيضر"(المعتقلين بفرنسا)، أعضاء جدد في لجنة ت.ت.

- رفع عدد أعضاء لجنة ت.ت. إلى تسعة (A.N.O.M, Rapport du PRG, Tébessa, le 24 octobre 1957, 24/10/1957).

على إثره تم تعيين لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية ، والتي تكونت من تسعة أعضاء هم: "عبان رمضان" و"فرحات عباس" و"لخضر بن طوبال" و"عبد الحفيظ بوصوف" و"محمود شريف" و"محمد الأمين دباغين" و"كريم بلقاسم" و"عبد الحميد مهري" و"عمر أوعمران"، وأضاف المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى هؤلاء التسعة ، الخمسة المعتقلين بفرنسا وهم : "حسين آيت أحمد" وأحمد بن بلة" و"رابح بيطاط" و"محمد بوضياف" و"محمد خيضر" ، رغم أن هؤلاء الخمسة عينوا بصفة شرفية، فإنهم سيشاركون أكثر فأكثر في القيادة (خدة، 1987، صفحة 50).

لقد وُجهت لهذه اللجنة الجديدة انتقادات، فمنذ 20 أوت 1957 الذي يمثل تاريخ أول اجتماع للجنة ت.ت. في القاهرة، أصبحت كل اجتماعاتها تتم في الخارج، ومن ثم أصبح قرار "أولوية الداخل على الخارج" الذي أقره مؤتمر الصومام لاغي، الانتقاد الثاني هو توسيع اللجنة حيث أصبحت تضم تسعة أعضاء ينقسمون إلى جناحان: عسكري يمثله "بن طوبال" و"بوصوف" و "أوعمران" و"محمود شريف"(الإتحاد د.ب.ج)، وآخر سياسي يمثله كل من "عباس"(الإتحاد د.ب.ج)

و"مهري" و"دباغين"، هذه التركيبة ميزها التناقض الخطير الذي أصبح سمة القيادة منذ ذلك التاريخ. أما الانتقاد الثالث يتمثل في محاولة قيادة الثورة من الخارج، ومن ناحية أخرى الرجوع إلى قادة الولايات بالداخل لإيجاد حل للأزمات الخطيرة التي كانت تمزق القيادة في الخارج (كافي، 1999، الصفحات 211 - 212).

مهما يكن الأمر، فان لجنة ت.ت. باشرت عملها بمجموعة من اللقاءات والاجتماعات، بدء باجتماع تونس، الذي انعقد خلال الفترة الممتدة ما بين 25 و29 أكتوبر 1957، لمناقشة التقرير المقدم من قبل "محمد يزيد" حول ملف المسألة الجزائرية في الجمعية العامة لهيأة الأمم المتحدة ، والوضعية السياسية في فرنسا وتداعياتها على الجزائر، ومناقشة بعض المسائل العسكرية (Le Monde, 26 octobre 1957)، وقد خرج الاجتماع بالتوصيات التالية:

- الاستقلال الوطني شرط أساسي في التفاوض مع الحكومة الفرنسية.

- لجنة ت.ت. تحُيي جميع الشعوب المتضامنة مع الشعب الجزائري. وتتطلع لعقد مؤتمر يجمع دول المغرب العربي.

- يواصل جيش التحرير الوطني توسيع عملياته في جبهة الصحراء، لكي يقطع الطريق أمام نهب ثرواتها.

- إن اتصالات الحكومة الفرنسية المتورطة مع الاستعمار، قصد التفاوض، ما هي إلا مناورات.

- جبهة التحرير الوطني جاهزة للمفاوضات، على عكس الحكومات الفرنسية المتعاقبة التي تجري وراء السراب.

- إن جبهة التحرير الوطني تدعو منظمة الأمم المتحدة لوقف الحرب التي تديرها فرنسا في الجزائر دون احترام للقوانين الدولية.

- إن لجنة التنسيق والتنفيذ تنبه الرأي العام الفرنسي عن الارادة التي يمتلكها الشعب الجزائري في المقاومة حتى يتحقق النصر.

بعد نشر هذه التوصيات في شكل بلاغ، علَّق الزعيم التونسي "الحبيب بورقيبة" خلال كلمته الأسبوعية : «إن بلاغ جبهة التحرير الوطني خيَّب أصدقاء الجزائريين ، الذين كانوا فرحين عندما صرح محمد يزيد مبعوث جبهة التحرير في نيويورك من أن الجبهة مستعدة للتفاوض دون شرط تسبيق مطلب الاستقلال» (Le Monde, 2 novembre 1957).

أفضى اجتماع آخر في تونس على تمسك لجنة ت.ت. بمطلب الاستقلال كشرط للتفاوض، مع امكانية إدخال تعديلات من شأنها تكييفه مع الظرف الذي تعيشه الجزائر، وهذا لتفادي اللوم الملقى على عاتقها من أن لجنة ت.ت. تحاول غلق باب التفاوض كاملا ، لرمي الكرة في مرمى الخصم.

ومن المواقف الرسمية في تونس، موقف حزب الدستور التونسي الجديد من خلال جريدته "العامل"، حيث ورد فيها - نقلا عن لوموند - أنه قبل إيداع بيان الاجتماع المذكور، التقى الرئيس التونسي بأعضاء لجنة ت.ت.، وجرت محادثات حاول فيها الرئيس التونسي مرة أخرى تقريب الأطروحتين التونسية والجزائرية، بهدف تكييف تكتيك جبهة شمال إفريقيا لدى هيئة الامم المتحدة. وترى جريدة "العامل" أيضا، بأن مبدأ الاستقلال لا يمكن أن يسبق التفاوض بين الطرفين الفرنسي والجزائري، لأن المشكل يكمل في أن المسئولين الفرنسيين لا يرغبون في الحل السلمي للقضية الجزائرية.

أما جريدة "أكسيون" (Action) وهي أسبوعية تونسية غير رسمية مقربة من الحزب المذكور، كتبت تقول: « منذ مرور سنة...كان من المفروض انعقاد أول مؤتمر شمال إفريقي بتونس، يهدف إلى الخروج بخطوط عريضة لسياسة مشتركة، لكنه ألغي بسبب إلقاء القبض على بن بلة ...هذا اللقاء الهام يمكن تداركه، كما أن الوضعية الحالية، والتنافر المسجل يقتضي التعجيل بالاجتماع مجددا...لكن كخطوة أولى وجب تحقيقها، هي الاعتراف بحكومة جزائرية مفاوضة، معترف بها من قبل تونس و المغرب...إن الأمر يتعلق بوضع لبنة لدبلوماسية مغاربية موحدة في الأهداف والوسائل، ومستعدة لخوض غمار معركة السلم في شمال إفريقيا وأمام هيأة الأمم المتحدة ومع الحكومة الفرنسية....» (Le Monde, 29 octobre 1957).

أما الاتحاد العام للعمال التونسيين (U.G.T.T)، قرر أن 1 نوفمبر، هو يوم للتضامن مع الشعب الجزائري، يتم خلاله عقد اجتماعات في كل مكان لاستعراض توجُه الطبقة الشغيلة الشمال إفريقية نحو حل عادل للقضية الجزائرية، ولكن في إطار مقترحات الرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة". كما أن مكتبه التنفيذي مقتنع بأن مؤتمرا يجمع جبهة التحرير الوطني ممثلة عن الشعب الجزائري، وممثلين عن الحكومات التونسية والمغربية والفرنسية، كفيل بإعادة السلم والاستقرار إلى أذهان الجميع، ومن ثم إخراج الاستعمار نهائيا من شمال إفريقيا، لكي تلعب دوله الثلاثة دورها الحقيقي في حوض المتوسط (Le Petit Matin , mardi 29 octobre 1957).

تقدمت لجنة ت.ت. إلى كل الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بنشرة تطالبهم فيها إلى رفض أي مساعدة مالية إلى فرنسا مادام أنها تواصل حربها العدوانية على الجزائر، هذه النشرة

وُجهت أيضا إلى الرئيس "بورقيبة" وإلى كل السفارات في تونس، ورد فيها أيضا أن امتناع تلك الدول عن منح فرنسا مساعدات مالية من شانها أن ترغمها على توقيف الحرب الدائرة رحاها في الجزائر (A.N.O.M, Le comité de coordination du FLN fait des démarches pour faire échouer la demande française de prêt au fonds monétaire international, Le Caire, 11/01/1958).

ويطلعنا الأرشيف الاستعماري عن قيام قادة الثورة (لجنة ت.ت.) بالتحضير لتشكيل حكومة مؤقتة قبل بدء إجراء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، تتشكل من شخصيات تنتمي إلى جبهة التحرير الوطني والتي شاركت فعلا في ميادين المعارك بالجزائر، وعندما يتم الإعلان عنها رسميا يتم تقديمها أمام الحكومتين التونسية والمغربية للاعتراف بها رسميا، وكذا أمام الدول "الآفرو-آسيوية"، ودائما في هذا الصدد يحاول قادة الثورة عرقلة أي تقارب محتمل بين الحكومات الفرنسية والتونسية والمغربية، والضغط على تونس والمغرب لسحب القوات الفرنسية منهما (La Semaine en Algérie n=58, du 13 janvier au 19 janvier 1958).

لقد جاء مؤتمر "طنجة" في الفترة ما بين 27 و30 أفريل 1958 ، ليؤكد على التضامن المغاربي ، والقبول بمبدأ تقديم مساعدة مالية لكفاح الجزائر، ويوصي بانسحاب القوات الفرنسية التي تشارك في عمليات عسكرية انطلاقا من الأراضي التونسية والمغربية ، إضافة إلى بناء مؤسسات مشتركة، وإعطاء صورة للرأي العام الغربي على وحدة العمل السياسي والعسكري بين بلدان المغرب العربي (Harbi, 1993, p. 205).

4. أزمة لجنة التنسيق والتنفيذ أو الوجه الآخر للثورة:

تعود جذور أزمة لجنة ت.ت. كما رأينا من قبل إلى 20 أوت 1956، عندما خرج مؤتمر الصومام بقرارات سياسية وعسكرية، لم يعترف بها كثير من قادة الثورة في الخارج على غرار "أحمد بن بلة" في القاهرة ، ثم "أحمد محساس" ظهيره في تونس، لتستفحل الأزمة أكثر عندما تشكلت لجنة ت.ت. الثانية في القاهرة بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 27 أوت 1957، فأضحى من أولويات أعضاء هذه اللجنة الصراع على القيادة والنفوذ بدلا من توجيه الاهتمام إلى انجاح الثورة في داخل التراب الجزائري، وقد تولد عن ذلك الكراهية بين الإخوة، لم تنتهي حتى بعد تصفية "عبان رمضان" بالمغرب في 27 ديسمبر 1957.

وبعد مقتل "عبان رمضان" مهندس مؤتمر الصومام، لم تستعيد لجنة ت.ت. نشاطها إلا في شهر أفريل من العام 1958، هذا راجع لأزمة في الثقة بين قيادة الثورة، حتى تحالف "بلقاسم" و"بن

طوبال" و"بوصوف"، أملته الظروف، لأن بعد تصفية "عبان" أصبح الباب مفتوحا لجميع الاحتمالات، فقد اقترح "بلقاسم" على "بن طوبال"، تصفية "بوصوف" (Harbi, 1993, p. 209)، لأنه أصبح يشكل عقبة أمام طموحه السياسي الجامح.

أصبحت مهام أعضاء لجنة ت.ت. شهر أفريل 1958 تتوزع على النحو التالي: "كريم بلقاسم" (الدفاع)، و"عبد الحفيظ بوصوف" (المواصلات والمخابرات)، و"لخضر بن طوبال" (الداخلية والتنظيم الإداري)، و"عمر أوعمران" (التسليح والتموين)، و"محمود شريف"(الشؤون المالية)، و"فرحات عباس" (الصحافة والإعلام)، و"محمد الأمين دباغين" (الشؤون الخارجية) و"عبد الحميد مهري"(الشؤون الاجتماعية) (خدة، 1987، صفحة 51).

وبعد مؤتمر طنجة المنعقد شهر أفريل من العام 1958، حاولت بعض الأطراف - مجهولة الهوية - التوقيع بين لجنة ت.ت. والحكومة التونسية، بل واختراق لجنة ت.ت. ذاتها لزرع الفرقة بين أعضائها، مما انجر عنه انقسامها إلى حلفين، الأول يتشكل من الأعضاء التالية أسمائهم: "عباس" و"بلقاسم" و"شريف"، وهو حلف موالي لبورقيبة ويسعى إلى تعيين "بن بلة" سجين فرنسا على رأس الحكومة القادمة، أما الحلف الثاني يتشكل من : "دباغين" و"مهري" و"أوعمران" و"بن طوبال"، يتميز بالتشدد، ويتفق مع المقاربة المصرية المتمثلة في التصعيد العسكري وتعميمه على كل المغرب العربي. وهذا ما جعل هيأة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني التي تشكلت في تونس، ومعها "لجنة العمليات العسكرية"[3] (COM) في الجزائر تميلان إلى الحلف المتشدد في لجنة ت.ت. (A.N.O.M, Commandement supérieur des troupes françaises en Tunisie , Etat-major , 2e bureau , Salambo , le 8 juillet 1958 ., 08/07/1958).

من الجدير بالذكر، أنه بعد لقاء تونس (16 جوان 1958) الذي اتضح فيه الموقف التونسي الرسمي من مسألة استقلال الجزائر، ثم اتفاق 30 جوان 1958 بين الحكومة التونسية والشركة الفرنسية للتنقيب واستغلال الصحراء (صاحبة امتياز حقل بترول "عجلي")، وشركة النقل للأنابيب العابرة للصحراء، من أجل ضخ بترول الجزائر عبر ميناء صخيرة التونسي (Harbi,

[3] ذكر "سليمان دهيليز" في شهادته عن هذا التنظيم: « كانت لجنة ت.ت. الناشئة قبل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في حالة فقدان سرعتها، لذا أنشأ الباءات الثلاثة (بلقاسم-بن طوبال-بوصوف) رفقة محمود شريف، لجنة العمليات العسكرية المتكونة من أربعة أعضاء في الشرق(محمدي سعيد-عمارة بوقلاز-لعموري-ابن عودة)، وأربعة في الغرب (هواري بومدين-دهيليز...). **أنظر في هذا الصدد:** شهادة العقيد الصادق(سليمان دهيليز). جريدة الوقت الأسبوعية، عدد 49، 7-13 نوفمبر 1994، ص ص6 - 7.

(Harbi, Messages du C.C.E au président Bourguiba sur l'affaire d'Edjelé , in Les Archives de la révolution algérienne , rassemblées et commentées, 2010, p. 427 - 206 ,1993, pp. 205) أرسلت لجنة ت.ت. من القاهرة برقية إلى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، أعربت له فيها عن قلقها من الاتفاق المبرم بين الحكومة التونسية والشركات الفرنسية، مؤكدة له عن موقفها الرافض.

لقد شهدت العلاقات بين الحكومة التونسية و لجنة ت.ت. تدهورا شهر أوت 1958، بسبب الضجة الإعلامية التي أحدثتها جريدة "المجاهد" في تونس حول مسألة البترول الجزائري في حقل "عجلي"، فقد تبين للرأي العام في تونس، مدى خطورة الخلاف الذي نشب بين جهة التحرير الوطني الجزائرية (أي لجنة.ت.ت.) والحكومة التونسية.

وفي حقيقة الأمر، شكّل الاتفاق المبرم بين تونس وفرنسا حول العلاقات الاقتصادية المستقبلية بينهما، خرقا صارخا لاتفاقيات مؤتمر "طنجة" المنعقد أواخر أفريل 1958، لأنه من خلال التوقيع على هذا الاتفاق تكون تونس قد اعترفت بأحقية السلطات الفرنسية على ثروات الجزائر، وهو الأمر الذي أدى إلى تصلب موقف لجنة ت.ت. من هذه المسألة، ورغم احتجاجها على ذلك، بقي الرئيس "بورقيبة" متمسكا بموقف حكومته، وتعرضت جريدة "المجاهد" إلى الحجز في 7 أوت 1958 (A.N.O.M, Rapport du PRG, 08/12/1958).

وحول تحويل هيأة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني إلى المغرب تداولت الأخبار - نقلا عن الأرشيف الاستعماري - عن نية جهة التحرير الوطني (المجلس و.ث.ج-لجنة ت.ت) القيام بنقل قواعدها اللوجستيكية من تونس إلى المغرب، خاصة وأنها التمست من الحكومة المغربية استعدادا لمد يد المساعدة، نظرا للأسباب التي طرحناها من قبل، إضافة إلى أن تونس كانت بحاجة إلى مساعدات اقتصادية من الغرب وبالخصوص من فرنسا، التي اشترطت على "بورقيبة" الكف عن دعمه لجبهة التحرير الوطني مقابل إعطاء الضوء الأخضر للدول "الأنجلو-سكسونيه" ببيع تونس كميات من الأسلحة، من جانب آخر كانت الطبقة السياسية في المغرب على موعد مع تشكيل حكومة جل وزرائها قادمون من حزب الاستقلال المغربي المؤيد للثورة الجزائرية (A.N.O.M, Rapport du PRG, 08/12/1958).

خاتمة:

حُدد عمر لجنة التنسيق والتنفيذ حوالي سنتين، حققت الثورة الجزائرية في عهدها بعض النجاحات ، من ذلك الانتقال من العمل الفردي المبعثر، إلى العمل الجماعي المنظم، على غرار كبح جماح "أحمد محساس" في تونس، وتنظيم اضراب ثمانية أيام...الخ . وعلى المستوى الخارجي تمكنت لجنة ت.ت. من تسجيل صوتها في بعض المحافل العربية والدولية، متمسكة بمطلب: "الاستقلال المسبق كشرط أساسي في التفاوض مع الحكومات الفرنسية"، واكتسبت الثورة في عهدها دعما ثمينا من قبل الشقيقتين تونس والمغرب ، كما تطور في عهدها جيش التحرير الوطني وتكونت لديه هيأة الأركان العامة في تونس قبل انتقالها إلى المغرب، و استطاعت أن تملأ ولو نسبيا الفراغ الذي خلفه اعتقال القادة الأوائل لجبهة التحرير الوطني.

أما الاخفاقات، وعلى المستوى العسكري لم تتمكن لجنة التنسيق والتنفيذ من إرجاع منطقة سوق أهراس إلى حضيرة الولاية الثانية، حيث بقيت مستقلة لأنها كانت منطقة عبور لا غنى عنها للأسلحة القادمة من تونس، وعلى المستوى السياسي، اختلفت لجنة ت.ت. مع الحكومة التونسية فيما يخص المفاوضات مع الحكومات الفرنسية من جهة، ومع منظمة الأمم المتحدة من جهة ثانية، أما على المستوى الاقتصادي فقد كان الاتفاق التونسي - الفرنسي حول مسألة البترول الجزائري، ضربة قاسمة لمستقبل العلاقات الجزائرية - التونسية إبان الثورة.

وعلى العموم كانت إخفاقات لجنة ت.ت. داخلية بحتة ، لأن الشعارات التي خرج بها مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وخاصة: "أولوية الداخل على الخارج...والسياسي على العسكري"، لم يسمح تطبيقها في الميدان لا الوقت ولا الظرف، يكفي التذكير بأن اللجنة أرادت قيادة الثورة من القاهرة وتونس، وهذا ما اعتبره "فرحات عباس" في كتابه "تشريح حرب": « خطأً... حتى وإن كان نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ بالجزائر محدودا، فانه مع ذلك أفضل بكثير من نشاطها وهي بالخارج...». يضاف إلى ذلك تركيبة لجنة ت.ت. في حد ذاتها، فقد ذكرنا أنها تشكلت من مناضلين سياسيين في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ومركزيين في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وأعضاء من اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ومن المنظمة السرية، ومن عُقداء قادة للولايات، مما تولد عنه الصراع، الذي استمر حتى بعد تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

قائمة المراجع:

أولا: الأرشيف

- A.N.O.M, F. C. (08/07/1958). Commandement supérieur des troupes françaises en Tunisie , Etat-major , 2e bureau , Salambo , le 8 juillet 1958 .
- A.N.O.M, F. C. (08/12/1958). Rapport du PRG. 2e bureau , Bizerte: Constantine.
- A.N.O.M, F. C. (11/01/1958). Le comité de coordination du FLN fait des démarches pour faire échouer la demande française de prêt au fonds monétaire international, Le Caire .
- A.N.O.M, F. C. (24/10/1957). Rapport du PRG, Tébessa, le 24 octobre 1957 .
- A.N.O.M, F. C. (31/01/1957). de la réunion du comité de coordination et d'exécution (C.C.E) aux problèmes poses au gouvernement tunisien. Le Point (Extrait),sans date.

ثانيا: المصادر

أ – بالعربية:

1. النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس). (2008). الجزائر: منشورات ANEP.
2. سعد دحلب. (2007). المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر. الجزائر: منشورات دحلب.
3. علي كافي. (1999). مذكرات الرئيس علي كافي 1946-1962. الجزائر: دار القصبة.
4. بن يوسف بن خدة. (1987). اتفاقيات ايفيان. (ترجمة: لحسن زغدار ومحل العين جبائلي) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

ب – بالأجنبية:

1. Abbas, F. (2011). Autopsie d'une guerre. Alger: Editions, Alger.
2. Harbi, M. (1993). Le FLN mirage et réalité. Alger: NAQD/ENAL.
3. Harbi, M. (2010). Messages du C.C.E au président Bourguiba sur l'affaire d'Edjelé , in Les Archives de la révolution algérienne , rassemblées et commentées. Alger: Editions Dahleb.

4. Mameri, K. (1992). Abane Ramdane Héros de la guerre d'Algérie. Alger: Editions Rahma.

5. Lettre du C.C.E au comité de Tunis, le 21 novembre 1956, in Mabrouk Belhocine , Le courrier Alger-le Caire 1954-1956. (2000). Alger: Casbah Editions.

ثالثا: الجرائد

1. Le Petit Matin . (mardi 29 octobre 1957).

2. Le Monde. (2 novembre 1957).

3. Le Monde. (26 octobre 1957).

4. Le Monde. (29 octobre 1957).

5. La Semaine en Algérie n=58. (du 13 janvier au 19 janvier 1958).